«منازلة» من «العيار الثقيل» بين نواب عون والحريري و«قرَف» بري خرج الى العلن دون علمه

ترقُّب مرحلة «ساخنة» في لبنان والحكومة حماها «الستاتيكو»

| بيروت - «الراي» |

خرجت اوساط سياسية واسعة الاطلاع بانطباع اساسي عن جلسة المناقشة العامة للحكومة التي عقدها مجلس النواب اللبناني طوال الايام الثلاثة الماضية بان ثمة قراراً سياسياً واضحاً يملي استمرار الوضع في لبنان على ما هو عليه من دون اي تغيير اقله حتى اللحظة التي قد تفرض اثارة التعامل مع بداية التحضيرات الفعلية للانتخابات النيابية المقبلة بعد سنة.

وتقول هذه الاوساط لـ «الراي» ان الجلسة افضت الى معادلة من شأنها ان تعيد مجمل الوضع الى المربع الاول الذي انعقدت في ظله الجلسة، وهو مربع لا يتيح للمعارضة قلب الحكومة وإسقاطها لاحتفاظها بغالبية يوفّرها لها النائب وليد جنبلاط، ولا يوفر للغالبية اي مكسب اضافي في ظل تخبط البلاد بأزمات متصاعدة وانفجار ملفات اجتماعية واقتصادية ومالية على يد الحكومة الحالية. ومع ذلك فان استمرار الحكومة يشكل الخيار الوحيد الذي لا يملك اي فريق بديلاً منه ما دامت البلاد تحظى بحد ادنى معقول من الاستقرار رغم كل ما شاب المرحلة الاخيرة من مخاوف اهتزاز الامن بعد محاولة اغتيال رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع.

ولفتت الاوساط نفسها في هذا السياق الى ان ما اثير في الجلسة من ملفات وقضايا على ألسنة نواب المعارضة وكتلها اتسم برفع منسوب الخيارات السياسية الكبرى سواء في مواضيع سلاح «حزب الله» او الملف الامني وعودة خطر الاغتيالات او في الملف السوري نفسه وانعكاساته على لبنان. اما في المقابل، فان ما اثير على السنة نواب كتل الغالبية ولا سيما منها «التيار الوطني الحر» (الذي يقوده العماد ميشال عون) و» حزب الله»، فبدا اقرب الى هجوم دفاعي رتيب استهدف الحكومات السابقة اكثر من الدفاع عن الحكومة الحالية.

وفي رأي هذه الاوساط ان مرحلة ما بعد الجلسة التي انتهت امس ستعود لتشهد تفاقم التباينات داخل صفوف الحكومة نفسها وخصوصاً حيال مجموعة ملفات عالقة من أبرزها ملف الانفاق الحكومي الذي لم يجد حلاً بعد في انتظار عودة رئيس الجمهورية ميشال سليمان من زيارته لاوسترالياء وملف التعيينات الذي يصطدم بمواقف متصلبة عبّر عنها سليمان خلال زيارته، وملف الازمات الاجتماعية في ظل سلسلة اضرابات تسعى الحكومة الى معالجتها والحؤول دون تفاقم موجتها.

واضافت الاوساط ان رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أظهر خلال الجلسة تماسكاً وهدوءاً واضحين، وبدا مطمئناً الى استمرار الوضع على حاله وبقاء حكومته ضمن الظروف التي لا تزال تملي استمرارها. لكنه في المقابل لم يخرج من الجلسة بصورة مريحة، اذ بدا واضحاً ان المرحلة المقبلة ستكون محفوفة بزيادة الازمات والضغوط خصوصاً مع انفتاح الموسم الانتخابي وما يرتبه من تصعيد سياسي ومزايدات.

ولذا تقول الاوساط، ان جلسة المناقشة العامة التي اختتمها مجلس النواب مساء امس بردّ هادىء من ميقاتي على ما طاول حكومته رسم تطلعاته الى المرحلة المقبلة وابرزها حماية الاستقرار، لم تقدم او تؤخر شيئاً في الستاتيكو السياسي ولم تكن واقعياً الا محطة منبرية عاكسة لعمق الاحتقانات، وكذلك للضوابط التي تحتوي هذه الاحتقانات.

وكانت الجولتان الخامسة والسادسة من «ثلاثية» المناقشة التأمتا على وقع «دويّ» سجالات اليوم الثاني التي سرعان ما حجبها «صخب» المعارك الكلامية التي «انفجرت» امس ولا سيما على جبهة تيار «المستقبل» - تيار عون والتي بلغت برئيس البرلمان نبيه بري حد قوله (من دون ان يعلم ان الميكروفون لا يزال مشغلا) للنائب سامي الجميّل بعد سجال عنيف اعقب كلمة النائب آلان عون «أنا قرفتْ، قرفتْ، ولهذا السبب لا أريد أن أقيم جلسات مناقشة عامة بهذا الشكل».

ولم يساهم سحب الرئيس ميقاتي «فتيل» ملف استدعاء 19 شاباً من الطريق الجديدة (من مناصري «المستقبل») لمحاكمتهم أمام المحكمة العسكرية اليوم على خلفية احداث جامعة بيروت العربية (في العام 2007) من خلال تجميده بعد اتصالات أجراها (وهو ما كان سيثيره نواب «المستقبل» في الجلسة)، في سكّب مياه باردة على باقي مسار الجلسة التي كانت شكّلت «المبارزة» الكلامية بين نائب «حزب الله» حسن فضل الله والرئيس فؤاد السنيورة مساء الخميس «تمهيداً» لها.

وكانت «العزكة» بين النائب آلان عون والنائب احمد فتفت (من كتلة الرئيس سعد الحريري) العلامة الفارقة الاكثر حدة التي طبعت جلسة يوم امس في جولتها النهارية التي حملت استمرار نواب 8 آذار في سياسة «محاكمة» الحقبة الحريرية منذ العام 1992 في مقابل هجوم 14 آذار في موضوع سلاح «حزب الله» والفساد والفضائح في ملفات الكهرباء والاتصالات وصولاً الى المطالبة بلجنة تحقيق برلمانية في ملف الكهرباء والبواخر لإنتاج الطاقة.

ومن ضمن هذا المناخ، اعتلى النائب عون المنبر مبرزاً احصاءً «بالأيام» يُظهر ان «تيار المستقبل» تولى الحكم عبر رئاسة الحكومة بنسبة 82 في المئة منذ العام 1992. وخلال عرضه وبعد اتهامه الفريق الآخر بـ «انهم يكذبون»، تدخّل النائب احمد فتفت قائلاً له: «انت الكذاب ومعلّمك الكذاب»، فردّ عون عليه بالقول: «اقعد يا فتفت «حاجي تجعّر وهذا الفجور الذي تعودتم عليهم وعلى شو هايشين هيك؟»، فرد فتفت «ما حدا علمنا الفجور غير معلمك».

وقد تدخل رئيس المجلس النيابي نبيه بري لفض الإشكال بعد أن هدد عضو كتلة «الكتائب» النائب سامي الجميل بالانسحاب من الجلسة، وأشار إلى أنه يخجل من حضور هكذا جلسة ويفضّل الخروج.

وفي اعقاب «هدنة»، عادت «المناوشات» على خلفية كلام عون عن «ان من يهجمون علينا بالسواطير، طبّق رئيسهم (السنيورة) سياسة الدين المستدام، حتى اننا نعيش في دولة الرئيس السنيورة». الى ان حصل «الانفجار» مجدداً عندما قال عون: «ان تيار المستقبل لا نهديّهم اليوم فماذا سنفعل اذا اصبحوا امة المستقبل في ظل الربيع العربي»؟ وهنا تدخل بحدة عدد من نواب «المستقبل» قال احدهم «ان هذا الكلام المذهبي مرفوض»، ليضيف آخر متوجهاً الى عون بعبارة نابية «كول خرى»، فسأل عون: «هل المستقبل طائفة أو فريق سياسي؟ نحن منذ ثلاث أيام نتحمل تحملوا»، فقال له بري: «هم يخلصونك مني عندما يتدخلون»، فرد أحد نواب كتلة المستقبل بالقول لبري: «الحقد بدمهم، لا يستطيعون القول فريق سياسي». وهنا تدخّل بري محاولاً تهدئة الامور وضبطها، الى أن بلغ به الامر بعد نزول عون عن المنصة حدّ التوجّه اليه «اخوياً» وتصويب بعض ما قاله.

عراقيون في موقع انفجار قنبلة في بغداد امس (ا ب)

فرنسا تدين التفجيرات وتدعو إلى التوحّد في مواجهة تحدي العنف

مقتل 37 عراقياً في سلسلة هجمات منسّقة شملت أكثر من 17 موقعا في 6 محافظات

بغداد، باريس - ا ف ب، يو بي أي - قتل 37 شخصا على الاقل بينهم عناصر في الشرطة والجيش واصيب اكثر من 150 في هجمات منسقة امس، استهدفت بغداد وخمس محافظات اخرى، وتعتبر اخطر اعمال عنف يشهدها العراق منذ شهر.

واوضحت مصادر امنية وطبية ان التفجيرات وهي الاعنف منذ مقتل 50 شخصا في 20 مارس بسلسلة هجمات مشابهة، شملت اكثر من 17 موقعا في ست محافظات، ونحو 33 هجوما بينها 14 سيارة مفخخة و13 عبوة ناسفة ولاصقة وثلاث هجمات انتحارية.

وقتل 22 مدنيا و10 عناصر في الشرطة واثنان من الجيش وثلاثة من عناصر «الصحوة» في هذه الهجمات التي لم تتبنها اي جهة، علما ان تنظيم «القاعدة» في العراق سبق وان تبنى هجمات مماثلة في الماضي.

واكدت وزارة الداخلية في بيان ان «العصابات الارهابية اقدمت على تفجير عدد من السيارات المفخخة والعبوات الناسفة»، معتبرة ان هذه «العصابات تريد بذلك التواصل مع داعميها الاقليميين بالحصول على امدادات مالية».

وجاءت انفجارات الأمس، في وقت يشهد العراق ازمة سياسية مستمرة منذ انسحاب القوات الاميركية نهاية العام الماضي، على خلفية اتهامات لرئيس الوزراء نوري المالكي بتهميش خصومه السياسيين.

وحملت النائبة ميسون الدملوجي وهي الناطقة باسم قائمة «العراقية» التي يقودها اياد علاوي رئيس الحكومة «المسؤولية عن تحقيق الامن والسلامة للمواطنين»، منتقدة في بيان «ضعف الخطط الامنية».

كما طالب رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي «قادة الاجهزة الامنية بتحمل مسؤولياتهم»، معتبرا ان الهجمات تاتي «تزامنا مع سعي جهات معينة في استغلال الازمات الداخلية من اجل (...) بث الفتنة الطائفية والعنصرية».

يذكر ان اعداد ضحايا العنف في العراق تراجعت في مارس الى مستوياتها الادنى منذ اجتياح البلاد، حيث قتل 112 عراقيا وفقا لارقام رسمية.

وفي باريس، وأصدرت وزارة الخارجية الفرنسية بياناً دانت فيه بشدة تفجيرات العراق، داعية القادة العراقيين إلى توحيد جهودهم لمواجهة تحدي العنف وتلبية تطلعات الشعب العراقي.

الحريري التقى خادم الحرمين

| بيروت - «الراي» |

استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز امس، الرئيس السابق للحكومة اللبنانية، زعيم «تيار المستقبل» سعد الحريري في روضة خريم في حضور الأمير فيصل بن محمد بن سعود الكبير ورئيس الاستخبارات العامة الأمير مقرن بن عبد العزيز ووزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبد الله بن محمد وعدد من الأمراء والمسؤولين.

وكان الحريري انتقل قبل ايام قليلة الى الرياض لقضاء فترة نقاهة مع عائلته بعدما كان خضع في العاصمة الفرنسية باريس لجراحة ومعالجة كسور في ساقه اليسرى استمرت لأكثر من شهرين.

جعجع: الفريق الآخر يريد فرض رأيه بالقوة

بيروت - «الراي»

أكّد رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع أنه «لن نتمكن من الوصول الى ما نصبو إليه من دولة مؤسسات قادرة وفاعلة قبل استئصال الشر»، لافتاً الى «ان الفريق الآخر لم يلتزم يوماً بقواعد اللعبة السياسية التي تقوم على اعتبار ان منطق الإلغاء والتصفية الجسدية غير مقبول»، مشيراً الى أن الاعتداء عليه «ليس مجرد محاولة اغتيال بل لأن هناك فريقاً مصرّ على فرض رأيه بالقوة على كلّ الناس، وليعلم هذا الفريق أننا آخر من يستطيع فرض رأيه علينا».

وقال جعجع، خلال استقباله وفداً من منطقة كسروان: «منذ 7 سنوات الى الآن لم نرمِ أخصامنا السياسيين ولو بوردة. وصحيح أن ثورة الأرز انتصرت لكنها للأسف لم تستطع استلام السلطة يوماً، بل اننا تعرضنا الى سلسلة من الاغتيالات السياسية». وسأل: «هل من غير المسموح أن يكون هناك آراء متباينة في السياسة؟ وهل نقضي على الرأي الآخر باستخدام أسلوب القتل والاغتيال؟ فالمسألة هي أكبر بكثير إذ يبدو أنه ممنوع على أحد أن يكون لديه رأياً مخالفاً أو أن يكبُر أكثر من حجمه»، مضيفاً: «كنتُ أتوقع بعد اتفاق الدوحة أن نشهد لدى الفريق الآخر إعادة نظر بتصرفاته وممارساته، لكن للأسف لم يتبدّل المشهد إطلاقاً، فإما يجب أن يتمتع مجتمعنا بالحرية الفعلية، وإما أن تكون الحرية كما يريدها الفريق الآخر مقيّدة ومحصورة ضمن الأطر التي يسمح بها هذا الفريق، ولكن هذه ليست حرية». وأوضح ان محاولة الاغتيال التي تعرض لها «استلزمت أشهراً من التحضير وفريق عمل كبير مجهّز بتقنيات عالية لا تملكها الا الجيوش والدول الكبرى تحت نظر الدولة اللبنانية التي ان كانت على علم فهذه مصيبة وإن كانت تجهل فهذه مصيبة أكبر».

جنبلاط: المسيحيون قد ينقرضون

بيروت - «الراي»

... «حسمها» رئيس «جبهة النضال الوطني» النائب وليد جنبلاط وجاهر بموقفه من قانون الانتخاب ورفضه اعتماد النسبية فيه، معلناً: «ما زلت متمسكا بقانون الستين وأجد فيه الخيار الواقعي».

واكد جنبلاط في حديث صحافي «لست متحمسا لإنشاء مجلس الشيوخ (برئاسة درزي) الآن، لأننا إذا أردنا تطبيق اتفاق الطائف في شكل حرفي فإن إنشاء هذا المجلس مرتبط بإلغاء الطائفية السياسية، ولا أظن ان المناخ ملائم في الوقت الحاضر للخوض في إلغاء الطائفية»، وذلك في ردّ على المخرج الذي كان اقترحه رئيس البرلمان نبيه بري لموضوع النسبية على قاعدة «تفسير مر» لاتفاق الطائف اي «ان تجري الانتخابات النيابية على أساس اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة، وفق النظام النسبي، على ان يلي ذلك فورا استحداث مجلس الشيوخ».

وأضاف: «أقدّر حرص الرئيس بري على إيجاد حل او مخرج لقانون الانتخاب، ولكن ما طرحه لا ينسجم كثيرا مع نص «الطائف»، وأنا لا أرى مصلحة في المساس باتفاق الطائف وإعادة النظر فيه».

وفي سياق آخر، أطلق جنبلاط ما يشبه «جرس الإنذار» لحماية الوجود المسيحي في لبنان قبل فوات الأوان، منبهاً الى أن تلاشي هذا الوجود سيترك آثاراً خطيرة على الواقع اللبناني.

وتوجه الى غالبية قادة «8 آذار» و»14 آذار» بالقول: «كل منكم يدّعي على طريقته أنه حريص على وجود المسيحيين ومصالحهم، لكن أياً منكم لا يفعل شيئاً حقيقياً لهؤلاء المسيحيين الذين يبيعون أراضيهم وأرزاقهم ويهاجرون الى الخارج»، مضيفاً: «أطلب من غالبية رموز 8 و14 آذار أن يقدموا شيئاً ملموساً للمسيحيين عبر مدخل تصويت المغتربين في الانتخابات النيابية، على سبيل المثال، لأن هناك طائفة عريقة هي الطائفة المسيحية قد تنقرض في لبنان بعد سنوات إذا استمر الوضع الراهن على حاله. وليخرج البعض من المزيدات السخيفة عبر شاشات التلفزة وليبادر الى خطوات عملية، لأن لبنان من دون المسيحيين يصبح ثنائياً ولا يُحكم».

قد يبقى في لندن لسنوات بعد بدء إجراءات ترحيله

فشل ماي في قضية «أبوقتادة» يرقى إلى مستوى «فضيحة»

| لندن - من إلياس نصرالله |

على نحو غير عادي جرى، أمس، استدعاء وزيرة الداخلية البريطانية تيريزا ماي على عجل إلى مجلس العموم كي تقدّم للنواب توضيحا لفشل محاولتها لترحيل الأصولي الأردني عمر محمود محمد عثمان (52 عاماً)، الملقّب بـ «أبو قتادة»، بعد يوم فقط على تطمينها للمجلس بأن إجراءات ترحيله انتهت وأن بريطانيا في طريقها للتخلص من الرجل الذي وُصِف في الماضي على أنه «سفير» أسامة بن لادن في أوروبا وله اتصال مع تنظيم «القاعدة».

ويرى محللون سياسيون أن قضية «أبو قتادة» تستخدم من جانب أوساط معينة في بريطانيا تطالب بتعديل قوانين حقوق الإنسان المعمول بها في البلد والتنصل من معاهدة حقوق الإنسان الأوروبية التي يحتمي «أبو قتادة» خلفها، بعدما استخدمت هذه القوانين بنجاح في الماضي ضد الجنرالات والمسؤولين الإسرائيليين المتهمين بارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين.

وجاءت هذه الخطوة بعد إعلان محامو الدفاع عن «أبو قتادة» أول من أمس، أنهم تقدموا باستئناف إلى أعلى هيئة في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد قرار المحكمة الذي أجاز تسليمه إلى الأردن، بعد تقديم الأردن تأكيدات على استعداده لإجراء محاكمة نزيهة له هناك من دون إخضاعه للتعذيب، وهو السبب الذي تذرع أبو قتادة به من أجل منع ترحيله.

وتم، ليل اول من امس، استدعاء ماي من جانب إيفيت كوبر، وزيرة الداخلية في حكومة الظل العمالية المعارضة، نيابة عن عدد كبير من النواب الذين أبدوا الاستدعاء، ما اضطر ماي إلى تقديم توضيح خطي للمجلس جرى توزيعه على النواب، أمس، أصرّت فيه على أن «أبو قتادة فقد الحق في تقديم الاستئناف إلى أعلى هيئة في المحكمة الأوروبية في منتصف الليل الأثنين، وأن تقديم الاستئناف للمحكمة تم الثلاثاء بعد فوات الموعد المحدد».

وأثار ادعاء ماي هذا تساؤلات عدة، إذ أنه لم يصدر عن المحكمة الأوروبية، المعنية الأساسية بهذا الموضوع، أي توضيح ما إذا كان استئناف أبو قتادة مقبولا أم لا. فحتى الأربعاء ساد انطباع في أروقة الحكومة والبرلمان وعلى الساحة البريطانية عامة بأن «أبو قتادة» لن يتقدم باستئناف إلى المحكمة الأوروبية، يائساً، نظرا لأن أعلى هيئة في هذه المحكمة عادة تؤيد القرارات التي تصدر عن الهيئات الأدنى مستوى فيها. ويبدو أن المسؤولين البريطانيين أخطأوا في حساباتهم هذه وغاب عن ذهنهم أن «أبو قتادة» ليس يائساً ويسعى الى كسب الوقت ويماطل لتأخير تسليمه إلى الأردن قدر الإمكان.

وكانت ماي وقفت أمام النواب في مجلس العموم صباح الثلاثاء لتعلن عن بدء إجراءات ترحيل «أبو قتادة» وأنها أصدرت أمرا باعتقاله، معتقدة أنه لم يتقدم باستئناف على قرار المحكمة الأوروبية، ليتضح في وقت لاحق أن محامي «أبو قتادة» قدّموا في اليوم نفسه الاستئناف في مقر المحكمة الأوروبية في ستراسبورغ، فيما نقلت وسائل الإعلام عن موظفين في المحكمة أن «الموعد النهائي لتقديم الاستئناف هو منتصف ليل الثلاثاء، وليس الإثنين».

واتهم الكثيرون وزيرة الداخلية البريطانية بالتقصير، فيما اعتبر آخرون ما حصل بأنه «فضيحة». فوفقا للمحللين القانونيين يعني قبول المحكمة الأوروبية استئناف «أبو قتادة» بأنه سيبقى في بريطانيا مدة سنة كاملة على الأقل حتى تكون إجراءات المحكمة قد انتهت. والأنكى من ذلك يُعتقد أن ماي ارتكبت خطأ مضاعفا في تقديرها الخاطئ للموعد النهائي للاستئناف أولاً ثم إصدار أمر اعتقال أبو قتادة ثانياً.

إذ فتحت بهذا القرار المجال أمام فريق المحامين الذين يدافعون عن «أبو قتادة» لتقديم دعاوى جديدة ضد الحكومة البريطانية على وضعها «أبو قتادة» تحت الاعتقال المنزلي في شكل تعسفي وغير قانوني، الأمر الذي يعني أن النظر في مثل هذه الدعاوى في المحاكم البريطانية أو الأوروبية سيستغرق سنوات إضافية يتحتم خلالها بَقاء «أبو قتادة» في بريطانيا حتى إنتهاء الإجراءات القضائية.

بلاغ كاذب هدّد بقتل 3 قضاة في قصر عدل بعبدا

تحوّل قصر العدل اللبناني في بعبدا امس «ثكنة امنية» بعد ورود اتصال الى غرفة عمليات الأمن الداخلي في عاليه من مجهول يهدد باغتيال ثلاثة قضاة فيه سرعان ما اتضح انه بلاغ كاذب.

وفور تلقي «التهديد»، اتخذتْ الشرطة القضائية وفرع المعلومات تدابير احترازية داخل قصر عدل بعبدا وخارجه في ظل انتشار كثيف للقوى الأمنية بقي مستمراً لساعات رغم معرفة رقم الهاتف الخليوي الذي ورد منه الاتصال الكاذب من دون ان يكون حتى عصر امس الوقوف وراء اسباب الاتصال.

غسان تويني في المستشفى

| بيروت - «الراي» |

نُقل الوزير والنائب اللبناني السابق غسان تويني الى مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، بعد تدهور حاله الصحية.

وافادت تقارير ان تويني، الذي كان يقاوم المرض في منزله، هو في وضع مستقرّ.

نتنياهو في ذكرى المحرقة: إيران تريد إبادة إسرائيل بأسلحة نووية

| القدس - من زكي أبو الحلاوة ومحمد أبو خضير |

استغل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ذكرى يوم المحرقة النازية الذي أحيته إسرائيل، امس، لتشبيه إيران بألمانيا إبان الحكم النازي. واكد في خطاب ألقاه، ليل اول من أمس، إن «إيران تريد إبادة إسرائيل بأسلحة نووية».

وقال نتنياهو خلال مراسم إحياء ذكرى المحرقة في متحف «ياد فَاشيم» في القدس لتخليد ذكرى اليهود الذين قُتلوا في المحرقة إن «شعب إسرائيل حي، وحاول أعداؤنا أن يدفنوا المستقبل اليهودي ولكنه وُلد من جديد في أرض آبائنا وهنا بنينا أساساً لبداية جديدة من الحرية والأمل، واليوم يدعو ويعمل النظام الإيراني على الملأ وبحزم لإبادتنا ويعمل جاهداً لتطوير أسلحة نووية من أجل تحقيق هذا الهدف».

ودوت صافرات الانذار في كل أنحاء إسرائيل لمدة دقيقتين في الساعة العاشرة صباحا بالتوقيت المحلي (0700 بتوقيت جرينتش)، امس، في إطار إحياء ذكرى ضحايا المحرقة.

من ناحية ثانية، أقام مستوطنون مستوطنة جديدة على أراض بملكية فلسطينية خاصة في الضفة الغربية بعلم الحكومة والجيش اللذين امتنعا عن القيام بأية إجراءات لوقف أعمال غير مرخصة لبناء البيوت بالمستوطنة التي أصبحت مأهولة بعائلات يهودية.

وذكرت صحيفة «هآرتس»، امس، أنه تم بناء قرابة 20 مبنى، بعضها ثابت والآخر بيوت متنقلة (كرافانات)، خلال الشهور الأخيرة في المستوطنة الجديدة «ماتسبيه كراميم» الواقعة شمال شرق رام الله.

ودعت السلطة الفلسطينية، امس، إلى تسريع إجراءات تشكيل لجنة تقصي انتهاكات المستوطنات لحقوق الفلسطينيين التي قرر مجلس حقوق الإنسان الدولي التابع للأمم المتحدة تشكيلها في 22 مارس الماضي.

دعوى لجعل أبو موسى مركز محافظة «الخليج الفارسي»

الجيش الإيراني: الجزر كانت ولاتزال لنا!

| طهران – من أحمد أمين |

مازالت طهران تعبّر عن استيائها ازاء مواقف دولة الامارات ووزراء خارجية دول مجلس التعاون وسائر الاطراف العربية، التي انتقدت زيارة الرئيس محمود احمدي نجاد لجزيرة أبو موسى الاسبوع الماضي، اذ وفي تطوّر جديد، هدد قائد القوة البرية للجيش الايراني العميد احمد رضا بوردستان، «باللجوء الى القوّة اذا ما استلزم الامر واخفقت الديبلوماسية»، مؤكدا «ان القوات المسلحة مستعدة لاستعراض اقتدار النظام الاسلامي، في ما اذا لم يتم التصدي بالطرق الديبلوماسية للمزاعم في شأن جزيرة ابوموسى». واضاف «ان الجزر الثلاث كانت منذ القدم ولاتزال تابعة لايران، وان الجمهورية الاسلامية تدافع عن حقها هذا بحزم وقوة، ولن نسمح لأي بلد بأن يطمع بأدنى جزء من ترابنا، واذا لم يتم حل هذا الموضوع والتصدي لهذه المشاكسات عبر القنوات الديبلوماسية، فان القوات المسلحة مستعدة لاستعراض اقتدار نظامنا امام الدولة المعتدية».

وفي الاطار نفسه، شدّد الناطق باسم اللجنة البرلمانية لشؤون الامن القومي والسياسة الخارجية كاظم جلالي، على «ان جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى جزء لايتجزأ من التراب الايراني، وان ابداء اي وجهة نظر حول زيارة رئيس الجمهورية (محمود احمدي نجاد) الى جزيرة ابوموسى، يعد تدخلا سافرا في شؤون ايران الداخلية». واوضح: «على الدول المجاورة السعي الى تعزيز العلاقات فيما بينها وعدم اثارة القضايا الخلافية والمثيرة للتوتر لانه من الممكن ان تؤدي الى نتائج سيئة في المنطقة»، منوها الى ضرورة ان «تهتم دول المنطقة اكثر بالقرارات الجماعية من اجل احلال الامن الاقليمي عبر التعاون المشترك، وعدم فسح المجال امام الدول الاجنبية لاستغلال الاوضاع».

وحضّت اوساط جامعية، الحكومة على تأسيس محافظة جديدة تحمل اسم «الخليج الفارسي» على ان تكون جزيرة ابو موسى مركزا لها. وتحدث رئيس المكتبة المركزية ومركز الوثائق في «جامعة الخليج الفارسي» حميد اسد بور، عما اسماه «جهود دولة الامارات خلال الاعوام الاخيرة لتغيير النسيج الاجتماعي في جزر ايران الجنوبية، ومنها جزيرة ابو موسى».

من ناحية اخرى، حذر وزير النفط رستم قاسمي، من انه «اذا لم يقم الاتحاد الاوروبي بالغاء الحظر المفروض على ايران خلال الجولة الثانية للمحادثات بين ايران ومجموعة 5+1 المقررة في بغداد في 23 مايو المقبل، فان ايران ستوقف امداداتها النفطية لدول الاتحاد بالكامل»، مضيفا «ان ايران قطعت رسميا صادراتها النفطية الى بريطانيا وفرنسا، لكن شركة (شل) واليونان لديهما مشكلة في سداد الديون المالية وتعتزمان الان تسويتها».

«رجال أعمال من المملكة سيدفعون الفدية لأنصار الشريعة»

شيخ يمني لـ «الراي»: أنقذت نائب القنصل السعودي من الذبح

| صنعاء - من طاهر حيدر |

كشف شيخ قبلي من مشائخ محافظة ابين في جنوب اليمن لـ «الراي»، انه انقذ نائب القنصل السعودي عبدالله الخالدي المخطوف في اليمن من الذبح، كما ذبح المدرس الأميركي في مدينة تعز.

وقال الشيخ الذي فضل عدم ذكر اسمه، ان «أنصار الشريعة رفضوا التفاوض مع السعوديين كونهم كشفوا التسجيل الذي دار بينهم، وطالبوا بأن يتم ارسال مندوب سعودي لمفاوضتي».

وأضاف انه تواصل مع السفير السعودي في صنعاء، مشيرا الى أن «عددا من رجال الأعمال السعوديين اتصلوا بي وأكدوا أنهم سيدفعون الفدية التي سيطلبها أنصار الشريعة، بينهم رجال أعمال من أصول يمنية من أبين وحضرموت».

ونفى الشيخ ان تكون حادثة اختطاف الخالدي «بسبب الزواج العرفي»، مؤكدا أن «تلك الإشاعة تم ترويجها على أساس كسب تعاطف من أهالي عدن، حتى تنجح عملية الخطف وترحيل القنصل إلى ابين».

وقال انه تم الاتصال بمحافظ عدن قبل اسبوعين، وإيهامه ان المخطوف لا يزال في عدن، بينما كان وصل إلى أبين حينها.

من ناحية أخرى (ا ف ب، رويترز، يو بي اي) أعلن موقع وزارة الدفاع اليمنية، امس، ان سبعة من مسلحي «القاعدة» بينهم اربعة صوماليين قتلوا في عملية للجيش على مشارف مدينة لودر الجنوبية التي شهدت معارك ضارية في الايام الاخيرة وفشل التنظيم المتطرف في السيطرة عليها.

بعد حظره تأسيس الأحزاب على «أساس ديني»

إسلاميو الأردن يهاجمون مجلس النواب

| عمان - «الراي» |

شنّ الاسلاميون الاردنيون هجوما على مجلس النواب بعد حظره تأسيس الاحزاب على اساس ديني. واستنكر حزب «جبهة العمل الإسلامي» ما وصفه بـ«الموقف الشخصي حيال الدين» من قبل بعض النواب، بعد إضافة المجلس فقرة على قانون الأحزاب تحظر تأسيس الأحزاب على أساس ديني.

ودعا الحزب، في بيان بهذا الخصوص جميع النواب إلى مراجعة ما أقروه وإلى إدراك خطورة ما توصي به الإضافة على الامن الوطني والوحدة الوطنية.